والدر والجوهر وسائر الحلية التي يلبسها فرض من وجده ولا
يجب قال ك الا ان يتقدم عليه سلف معلوم فتجب وان
وكذلك ما زاد بحسبه بحيث لا تعد مملوكة وان سا
لو كان سبب اختياره كتعطب البحر او السلب فهو لصاحبه
وعليه كرموته والله اعلم باب في بيان
حكم زكاة الماشية وبيان نصابها وبيان ما تزكى به وانما
افرد لها بابا لانها كذا بت وردت في الحديث ولان وجه
العمل فيها مختلف وبدا بحكمها فقال وزكاة الابل والبقر
والغنم فريضة تقدم دليله وشروط وجوبها في الباب
السابق وقوله كالاصل يقتضي ان زكاة الماشية محكوم
فيها كما ذكرنا وهو كذلك عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس
على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وظاهر كلامه ان القليل
منه النعم والكثير فيه الزكاة والذي في المختصر شرط الزكاة
فيها وفاؤها بالفجاج ان الماشية اذا كانت سائمة او عاملة
فيها الزكاة وهو المذهب وعند ابي حنيفة والشافعي لا زكاة
في العاملة لقوله صلى الله عليه وسلم في الغنم السائمة
الزكاة اجاب بعض اصحابنا بجميع كون المفهوم حجة سلمنا
انه حجة فقد عارضه عموم قوله عليه الصلاة والسلام
في كل اربعين شاة شاة وهذا اقوى من المفهوم ولبعد

ما الكلام

والكلام على بيان فروض زكاة الابل اقتدا بالحديث
فقال وفروض زكاتها احدى عشر فريضة اربعة منها
الماخوذ فيها من غير جنسها وهو الغنم وسمي المزكى
بها سائما بفتح السين المهملة وبالنون وسبعة الزكاة
فيها من جنسها وقد اشار الى الاربعة بقوله وزكاة
في الابل في اقل من خمس ذود بدأ بها تبعا في اوله ودال
مهملة في آخره والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس ذود صدقة رواه البخاري بالاضافة هـ
وعدمها وهي اي الخمس ذود من الابل فاذا بلغت
هذا العدد فالواجب فيها شاة جذعة او ثنية وهما
ما اوفى سنة ودخل في الثانية من اجل غنم ذلك البلد
من ضأن او معز فان كان جل غنمها اخذت منه وان كان
المأخوذ منه لان الحكم للغالب ولا يشترط في الشاة
الماخوذة ان تكون انثى واشترطه ابن القصار وجعله
بعضهم ظاهر قول الشيخ جذعة او ثنية ولو دفع بها الماشية
عن الخمس بعيرا بدلا عن الشاة الواجبة عليه اجزاه
على الصحيح لانه مواساة من جنس المال باكثر مما وجب
عليه وغاية اخذ الشاة الى تسع فالخمس وقص والاربعة
وقص وهي اقل او قاض الابل ت اختلفوا في هذه الشاة

Copyright © King Saud University